**ملتقى دولي تحت عنوان**

**استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**

**المحور المشارك فيه:**

**استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة.**

**مداخلة بعنوان: أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر.**

**من إعداد: أ.د براق محمد/أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة.**

1. **بوسبعين تسعديت/ أستاذ مساعد بالمركز الجامعي بالبويرة.**

**البريد الالكتروني: tassa86dz@yahoo.fr**

**الملخص**

 تعتبر أزمة البطالة أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارها ظاهرة عالمية متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها. ففي الجزائر يرتبط اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة البطالة بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي إذ تتزايد وتكثر فرص العمل في حالات الرخاء الاقتصادي والعكس في حالات الانكماش الاقتصادي وعليه فإن اعتماد الإجراءات الضرورية للتخفيف من حدة البطالة كان ولازال من أهم أولويات الدولة الجزائرية.

الكلمات المفتاح: البطالة، استراتجية التشغيل، تشغيل الشباب، فعالية التشغيل، آفاق التشغيل.

Abstract

 Unemployment crisis is considered as one of the most important challenges of our days, its rates express the effective of economic politics of any country which consider unemployment as a world phenomenon with different rates which increase and decrease according to the progress or the back of countries, in Algeria to take appropriate measures to address unemployment is linked with the economic fluctuations that occur on the rate of economic growth. in situations of economic prosperity the opportunities to work grow and and vice versa in cases of economic downturn. In this order the adoption of necessary measures to alleviate unemployment was and still the most important priorities of the Algerian state.

Key words: unemployment, operating strategy, youth employment, operational efficiency, the prospects for employment.

**أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**

 **المقدمة**

 يعتبر النمو الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية، إذ تعمل معظم البلدان على اختلاف مستويات رقيها إلى تحقيق نسب نمو ايجابية مستمرة ومستقرة. لكن تحديات الواقع الاقتصادي المعاش تضع في طريق هذا الهدف عدة عقبات قد تعطل أو تحول دون تحقيقه، ولعل من أبرز هذه التحديات ظاهرة البطالة التي تتلخص خطورتها في الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تأخذها، باعتبارها ظاهرة ذات بعد اقتصادي واجتماعي ،كما يمكنها أن تأخذ منحا سياسيا أكثر خطورة في حالة عدم محاولة معالجتها أو التقليل من أثارها، وهو الحال في معظم الدول العربية التي عصفت بها رياح الربيع العربي. وقد أصبحت هذه الظاهرة تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة الفقيرة والنامية. ومما يزيد من صعوبة تشخيص وطرح الحلول الكفيلة بالقضاء عليها هو تعدد أسبابها وأشكالها من مجتمع لآخر، ما أدى بالضرورة إلى تعدد طرق معالجتها بتعدد المدارس الاقتصادية وأراء المنظمات والخبراء ذوو العلاقة بهذا الشأن، والجزائر كدولة ليست في منأى عن هذه التحولات فالمسارعة في المعالجة ولو النسبية لظاهرة البطالة من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بذل الجهود الضرورية وتفعيل السياسات القائمة. وفي إطار دراسة الأسباب الحقيقية لانتشار ظاهرة البطالة، وتشخيص الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل التخفيف ولو النسبي للظاهرة تم طرح هذه المداخلة التي تسعى في مضمونها للإجابة عن الإشكالية الرئيسية الموالية: **ما هي الأسباب الحقيقية لانتشار البطالة في الجزائر؟ وما مدى توفر الحلول والإجراءات العملية للتخفيف من حدتها؟**

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية الآتية:

* ما مفهوم البطالة؟ ما هي أسبابها وأشكالها في الجزائر؟
* ما هي استراتجية الحكومة للقضاء على ظاهرة البطالة؟
* ماذا عن السياسات الموجهة لتشغيل الشباب؟
* ما مدى فعالية السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في إطار عملية القضاء على البطالة؟
* ما هي آفاق االتشغيل في الجزائر؟

 وبغية الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وكذا الإشكاليات الفرعية تم تقسيم البحث قيد الدراسة إلى العناصر الآتية:

* البطالة، أسبابها، وأشكالها في الجزائر؛
* الجهود المبذولة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر؛
* دراسة سياسات تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل؛
* الآليات المطبقة للقضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر ومدى فعاليتها؛
* آفاق التشغيل في الجزائر وبعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على الظاهرة.
1. **البطالة تعريفها، أسبابها وأشكالها في الجزائر**

 لم يأتي كتاب النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود الذي ألفه كينز سنة 1936 لعلاج مختلف الظواهر الاقتصادية وإنما لدراسة مشكلة التشغيل، التي اعتبرها كينز من أهم تحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في تلك الفترة. فظاهرة البطالة وإن تعددت أسبابها وأشكالها تبقى الشغل الشاغل في معظم الدول وبخاصة المتخلفة منها، وعليه سيتناول هذا العنصر:

* مفهوم البطالة؛
* أسباب البطالة في الجزائر؛
* أشكال البطالة في الجزائر.
	1. **مفهوم البطالة**

 يمكن تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل[[1]](#endnote-1)، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتمد في تعريف البطالة لدى غالبية الدول على التعريف المتبنى من طرف المكتب العالمي للشغل **BIT(BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL)،** وحسب هذه المنظمة فإنه يعتبر بطال كل شخص يتجاوز سنه 15سنة وتنطبق عليه المواصفات الآتية:

* " ليس لديه عمل" أي لا يقوم بأي نشاط ولو جزئي يمكنه من الحصول على أجر أو بدون أجر خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوع.
* "ليس لديه أي ارتباط يعيقه عن العمل" أي أن يكون حرا، بحيث يمكنه أن يستغل أي فرصة تتاح له في إطار الحصول على عمل، خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوعين .
* " يوجد في إطار البحث عن العمل" أي يسعى للحصول على العمل من خلال تصفح الإعلانات التي تشير إلى وجود مناصب شغل شاغرة، استعمال الوساطات، أخذ وعود من طرف هيئات عمومية أو خاصة بالتوظيف خلال الفترة المقبلة على أن يكون باشر في عملية البحث على الأقل منذ شهر المتعلق بالفترة المرجعية.

 كما أن نسبة البطالة هي عبارة عن حاصل قسمة إجمالي عدد البطالين التي تتوفر فيهم المواصفات السابقة الذكر على إجمالي عدد العاملين في المجتمع قيد الدراسة.

 من خلال التعريف السابق يلاحظ أن مفهوم البطالة يتعلق بعامل الزمن إذ بطال اليوم يمكن أن يصبح عاملا في صباح الغد في حال ما كان في إطار البحث عن العمل وحر من أي التزامات لا تسمح له بمباشرة العمل.

 كما أن تحديد العدد الفعلي للعاطلين عن العمل وللعاملين من أجل تحديد نسبة البطالة يواجه عدة عقبات تتعلق بقضية الزمن، فمن الصعب تحديد الفترة المرجعية للقيام بالإحصاءات حيث تختلف هذه الأخيرة في تحديدها من بلد لآخر، كما أن إشكالية الأشخاص العاملين وغير المصرح بهم من شأنه تضليل النتائج وبالتالي تضليل التحليلات والتدابير التي ستأخذ على إثرها. وعليه فإن القياس في هذا الشأن يبقى موضوعيا إذن فهو سهل التأثير بواسطة مختلف السياسات التي ليس من شأنها عدم تحسين الوضعية الحقيقة في سوق العمل.

 وفي الجزائر فإن الأجهزة العمومية المكلفة بتسجيل عارضي العمل، غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل وخاصة الشرط المتعلق بالفعلية والجدية في البحث عن عمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، فقد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي، مما يجعل عدد البطالين يزيد عن معدله الفعلي.[[2]](#endnote-2)

2.1. **أسباب البطالة في الجزائر**

 تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك. وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسين هما:[[3]](#endnote-3)

- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة؛

- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1.2.1**. العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة**

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذة الصادرات التي تتميز بعدم استقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى :

انكماش اقتصادي ( خاصة في النصف الثاني من الثمانينات )←انخفاض النمو الاقتصادي←ظهور آثار انكماشية←انخفاض مستويات الدخل والعمالة.

- النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

2.2.1. **العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة**

 تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، فيمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

* عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
* نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
* انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية.
* العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب.ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
* العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
* الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

 ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب االعمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف انجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تصريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.

3.1. **أشكال البطالة في الجزائر**

 لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عند مختلف الدول والمتمثلة في:[[4]](#endnote-4)

* **بطالة ظرفية ( دورية**): تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات حال الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح.
* **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.[[5]](#endnote-5)
* **بطالة موسمية**: تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.
* **بطالة إرادية:** يظهر هذا الشكل من البطالة عندما تكون مناصب الشغل متوفرة في حين أن الأفراد لا يريدون العمل، وهذا النوع موجود في المجتمع الجزائري وبخاصة لدى الشباب ذوو العائلات الغنية لأن العمل بالنسبة إليهم يتعلق بالمال فقط وهم لديهم ما يكفل لهم ذلك.
* **بطالة غير إرادية**: تنتج عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية. وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثا عن العمل ولو يحصلوا عليه بعد.
* **بطالة غير منسقة**: ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبي العمل، وهذا راجع لنقص الكفاءات فقد تجد العديد من خريجي الجامعات الجزائرية في جمع التخصصات، لكن بعد الرصيد المتحصل عليه من الجامعة عن الواقع العملي يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم.
1. **الجهود المبذولة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر**

سطرت الدولة الجزائرية عدة أهداف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المرجو للنهوض بالسياسات الوطنية ومحاولة القضاء على ظاهرة البطالة، ولعل الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية مؤخرا في ما يتعلق خاصة بمجال الشغل وتشغيل الشباب لخير دليل على توفر الإرادة السياسية المعلن عنها بوضوح، سيتناول هذا العنصر:

* الأهداف الموضوعة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة؛
* خطة العمل المنتهجة لمحاولة القضاء على البطالة في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الهيكلية.

1.2. **الأهداف الموضوعة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة**

ومن بين هذه الأهداف وأبرزها:

* تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية.
* القيام بالمقاربات الاقتصادية من أجل مكافحة البطالة.
* السعى إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية، مما يسمح بتحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لا سيما في التخصصات غير متوفرة في السوق.
* تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، ما يسمح بتنمية ثقافة المقاولة وتعزيز الإرادات.

2.2. **خطة العمل المنتهجة لمحاولة القضاء على البطالة قبل وبعد الإصلاحات الهيكلية في الجزائر**

 ترتكز خطة العمل الإستراتجية لترقية التشغيل على محورين رئيسين وهما:

* استراتجية معتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة؛
* استراتجية معتمدة في ظل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة؛

1.2.2**. الإستراتجية المعتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة**

 تمثلت في توزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتنظيم وتنسيق عالم الشغل. من خلال استحداث إدارات مركزية مثل، الوزارة المنتدبةللتشغيل سنة 1991، مديرية تنظيم التشغيل، مديرية التشغيل والتكوين على المستوى المحلي، الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1989، الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل سنة 1990، وكذا استحداث بنك معلومات لتسهيل توفير المناصب وتمويلها.

2.2.2. **الإستراتجية المعتمدة في ظل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة**

 يعتبر المخطط الوطني لمكافحة البطالة من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين مجال العمل في الجزائر، خاصة أن البطالة الحالية هي عبارة عن تراكمات الماضي بالدرجة الأولى وعن تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

1.2.2.2. **المخطط الوطني لمكافحة البطالة**

 يعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة في تمويله على مصادر مختلفة منها، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، مساهمة المتعاملين الاقتصاديين...الخ. ولقد ركز المخطط على محورين من الانشغالات وهما:[[6]](#endnote-6) المعالجة الاجتماعية للبطالة، والتي تتم عن طريق استفادة البطالين من منحة التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق. والمعالجة الاقتصادية للبطالة، التي تعتمد على الشبكة الاجتماعية من خلال إنشاء وظائف مؤقتة، في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة، وكذا من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الأشغال الكبرى.

 وقد تم إنشاء والوصول من خلال تبني مخطط مكافحة البطالة إلى:[[7]](#endnote-7)

* **إنشاء برامج للشبكة الاجتماعية**: تم الشروع فيها منذ سنة 1992، تسعى إلى تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من سياسات الانكماش الاقتصادي الوطني.
* **الأنشطة ذات المنفعة العامة**: انطلقت منذ 1994 تهدف إلى توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.
* **المنحة الجزافية للتضامن**: تهدف إلى تقديم ما قيمته بين 600 إلى 1200دج للفئات التي بدون دخل، والذين تجاوزوا 60 سنة وغير القادرة على العمل لأسباب صحية.
* **أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة**: بدأ تطبيقه منذ 1997، بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة في أوساط الشباب وكذا تقديم مساعدات اجتماعية للفئات المعوزة.
* **برنامج تنمية البلديات**: تم اعتماده سنة 1998، تعمل على إنشاء مناصب شغل جديدة من خلال مشاريع صغيرة تهدف إلى تنمية البلديات.
* **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يهدف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما تسعى إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطنيبما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي.
* **دعم الاستثمار الأجنبي:** تعمل سياسات الاستثمار الأجنبي على توفير مناصب شغل ولو بشكل مؤقت، لكن في الجزائر زيادة الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة زيادة حجم التشغيل نظرا لاعتمادها على العمالة الأجنبية.
* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في بلادنا، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها.
* **برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة:** يشكل إحدى التوجهات الجديدة على المسار الاقتصادي كونها تساهم في إنتاج السلع والخدمات من جهة وتنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب المستثمر من جهة أخرى، وبذلك فهذا البرنامج يمكن من توفير مناصب الشغل.

2.2.2.2**. الجهود المبذولة لتطبيق المخطط الوطني لمكافحة البطالة**

 ومن جملة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق أهداف المخطط الوطني للبطالة ما يلي:

* **دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل:** من خلال محاولة تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات الصناعية خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها. وكذا القيام بإصلاحات تتعلق بنمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها.
* **ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل:** وذلك في إطار تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لا سيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في السوق العمل.
* **ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات:** بالعمل على تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع الاستثمارات وقد أخذت مثل هذه الإجراءات حيزا معتبرا من محتوى قانون المالية لسنة 2011.
* **تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل:** وذلك عن طريق مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام انجاز المخطط الثلاثي الذي يركز على الاستمرار في التوظيف إلى غاية 2011 بغرض تحسين نسبة التأطير لعدد البطالين.
* **وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات المختلفة:** وتتشكل هذه الأجهزة من:اللجنة الوطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.
* **متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها:** وتتكون اللجان التي تعمل على المتابعة والتقييم لسوق العمل من:اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة.اللجنة القطاعية المشتركة برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل. الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.
* **ترقية تشغيل الشباب:** بانتهاج سياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار أهداف النمو الاقتصادي وضرورة الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال.
1. **دراسة سياسات تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل**

 لقد تم تناول عنصر تشغيل الشباب على حدى نظرا للحيز المعتبر الذي أولي لهذه الفئة من المجتمع في جل السياسات والقوانين التي طرحت في سوق العمل، والسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب. كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية، وفي هذا الإطار ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذي يمثلون أزيد من 70% من إجمالي السكان الباحثين عن العمل. وتعتمد هذه السياسة الترقوية الجديدة على دعم ترقية التشغيل المأجور ودعم تنمية المقاولة. وعليه، سيتناول هذا العنصر ما يلي:

* الجهاز المساعد على الإدماج المهني؛
* آلية دعم تنمية المبادرة المقاولاتية.

1.3. ا**لجهاز المساعد على الإدماج المهني**

 يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم **08-126** الصادر في 16 أفريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي:[[8]](#endnote-8)

* عقود إدماج حاملي الشهادات؛
* عقود الإدماج المهني؛
* عقود تكوين وإدماج.

1.1.3. **عقود إدماج حاملي الشهادات**

 يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي الطور القصير المدى والطور الطويل المدى، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الاهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120000 حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل، وقد كانت قد قدرت مدة العقد بسنة قابلة للتجديد لسنتين.وبعد الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من 2011 أصبحت تقدر مدة العقد بثلاثة قابلة للتجديد لثلاثة سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه.

2.1.3. **عقود الإدماج المهني**

 وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية، وتمثل هذه الشريحة ما لا يقل عن 64% من مجموع العاطلين عن العمل، و تقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى.

3.1.3. **عقود تكوين وإدماج**

 يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل واكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم. يتكفل بهذه الفئة في إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف.

 وترتكز عقود التكوين والإدماج الموجهة لفئة تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل على:

* تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من التكوين المؤهل لمدة 12 شهرا.
* وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات والمباني...الخ.
* الاستفادة من منحة أو تعويض.

 وبموجب القانون رقم 06-21 الصادر في 11ديسمبر 2006، والأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية المتمم لسنة 2009 ( المادة 106)، والمرسوم التنفيذي رقم 07-386 الصادر في 5 ديسمبر 2007المتضمن نوع ومستوى الامتيازات المقررة في القانون رقم 06-21 الصادر في 11ديسمبر 2006، والمرسوم التنفيذي رقم 10-71 الصادر في 31 جانفي 2010 المحدد لأسقف المساهم به من طرف الدولة والفاعلين الاقتصاديين بالنسبة للتأمين الاجتماعي ( المادة 3 ). فإنه يستفيد الحرفيون المؤطرون من الامتيازات الآتية:

* مساهمة الدولة في أجور الأشخاص الذين يتم توظيفهم بعد انتهاء مدة الإدماج المؤقت، وذلك في إطار عقد عمل مدعم لمدة سنة واحدة.
* امتيازات جبائية وشبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

 بالنسبة لأشغال صيانة المباني ستوكل بالأولوية إلى المؤسسات المصغرة المنبثقة عن جهازي وكالة دعم تشغيل الشباب وصندوق التأمين عن البطالة، مع إمكانية استفادتها من عقود عمل مدعم بمساهمة الدولة لمدة سنة واحدة. كما يقترح المشروع منحة تشجيع على البحث عن تكوين مؤهل بالنسبة للصيغ الثلاثة السابقة الذكر.

2.3. **دعم تنمية المبادرة المقاولاتية**

 سيتم الإبقاء على التجربة الحالية للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة من حيث سقف الاستثمار ومن حيث سن المبادرين، كما أن الإصلاحات التي جاء بها رئيس الجمهورية تتضمن بعض التعديلات النوعية الخاصة بالنشاطات المصغرة بغرض الاستجابة لتطلعات المبادرين والحصول على مشاريع قابلة للتموين من طرف البنوك، لتنتهج بذلك أبعادا على المدى القصير والمتوسط في إطار دعم سياسيتها الرامية لدعم تنمية المبادرات الفردية والتي ترتكز على:

1.2.3. **دعم تنمية المبادرة المقاولاتية** **في المدى القصير**

 من خلال ما يلي:

* برامج تكوين المقاولين الشباب في ميدان التسيير خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع أو في مرحلة ما بعد إنشائه.
* برامج تكوين مستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب ومتابعتهم وتوجيههم.
* إدراج صيغة التمويل الثنائي مع رفع سقف القرض بدون فائدة دفعا لعملية خلق النشاطات.
* تشجيع المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية .
* إعادة تنظيم الوكالات المتخصصة في النشاطات المصغرة باتجاه لامركزية مساعدات الدولة.
* مساهمة قطاع البنوك في إنجاح الإصلاحات لا سيم من خلال التخصص في المؤسسة المصغرة، وفتح شبابيك خاصة على مستوى شبكة البنوك ولامركزية القرض البنكي على مستوى الفروع الولائية للبنوك.

2.2.3. **دعم تنمية المبادرة المقاولاتية** **في المدى المتوسط**

 وذلك عن طريق تخصيص مؤسسة مالية لتمويل مشاريع استحداث النشاطات على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

1. **مدى فعالية سياسات تشغيل الشباب والآليات المطبقة للقضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر**

 إن فعالية الاستراتجيات الموضوعة لترقية التشغيل وبخاصة السياسات الخاصة بتشغيل الشباب في إطار محاولة القضاء على البطالة، يتعلق بالدرجة الأولى بفعالية العنصر البشري بحد ذاته سواء كان الأمر يتعلق بالشخص الذي يبحث عن العمل أو صاحب العمل أو الهيئات الوسيطة في ذلك الخاصة منها والعمومية. وقد حققت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية النتائج التالية:

* تحقيق معدل سنوي للإدماج المهني يتراوح مابين 380000 إلى 420000 منصب شغل لفائدة الشباب.[[9]](#endnote-9)
* تحسين مستوى التوظيف الدائم الذي ارتفعت نسبته من 28% سنة 2009 إلى 33% سنة 2010 ما يسمح بتوفير حوالي 200000 منصب دائم سنويا، كما أن دعم المستخدمين للقيام باستثمارات تسمح بتحقيق التنمية سيسمح بتوفير 267000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013.[[10]](#endnote-10)
* تعمل الدولة الجزائرية على توفير على الأقل على 452585 منصب عمل كمعدل سنوي وهما يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بتوفير أكثر من مليوني منصب عمل بمطلع 2011 وتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10% مع مطلع 2011. [[11]](#endnote-11)

كما حققت سياسات التشغيل إخفاقات معتبرة حالة دون التقليل من البطالة بالنسبة المرجوة ورفع تحدي التنمية المستدامة من بينها:

* التمركز الكبير في الإدارة الذي ساعد على تدعيم البيروقراطية التي ساهمت في التغييب الميداني لذوي المؤهلات العملية والعلمية في الحصول على المناصب التي تسمح لهم بتفجير قدراتهم المكتسبة وتطويرها.
* انعدام الرقابة والمتابعة لسياسات التشغيل المطروحة حال دون معرفة جدواها و مدى أهمية البحث عن تطويرها أو إلغائها وتعويضها بسياسات أكثر نجاعة.
1. **آفاق التشغيل وبعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على الظاهرة في الجزائر**

 يرتبط التسيير المحكم لمشكل البطالة بمدى القدرة على التقدير الجيد للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الظاهرة وكذا السياسات الواجب تباعها لتخفيض حدتها، وعليه سيتناول هذا العنصر:

* آفاق التشغيل في الجزائر؛
* بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر؛

1.5**. آفاق التشغيل في الجزائر**

 يعتمد في التقدير النسبي لآفاق التشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب معطيات الماضي دورا مهما في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكميم آفاق التشغيل في الجزائر من بينها:[[12]](#endnote-12)

* زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي 4%.
* معدل زيادة السكان القادرين على العمل 4%.
* الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات.

 هذه العناصر الثلاث مجتمعة والتي تعتبر الأساس تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والمؤقتة التي يمكن أن تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المحتمل للسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

 ومن بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد على تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسع ظاهرة البطالة التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها.[[13]](#endnote-13)

 كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية.

 وفي ظل المعطيات الراهنة يمكن القول أن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء على الظاهرة، تسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسمح للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل. إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلافي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر.

2.5. **بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر**

 بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن النقائص المسجلة ميدانيا تبقى كثيرة ما يتطلب جدية أكثر في الطرح العملي للحلول وعليه، يمكن اقتراح ما يلي:

* تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة.
* تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة.
* على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع احتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة والعامة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم بما يتوافق ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية.
* إنشاء هيئة لمتابعة المستفيدين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل، وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الاستيعاب والإبداع لديهم ما يعطيهم حافزا أكثر للاجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيدين بتثمين جهودهم بالحصول على المنصب في نهاية فترة العقد.
* منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية استثنائية في حال توظيفهم للمتخرجين جدد، وتدعيم هذه المؤسسات من من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب.
* إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطى لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المجالات النادرة، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة.
* تنويع مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية كاستحضار الصيغ الإسلامية.

 **الخاتمة**

 تعتبر مواجهة أزمة البطالة من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر في وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع. ومما سبق عرضه تتضح خلفية واتجاهات البطالة والتحديات التي تواجه جهود الحكومة التي يجدر بها أن تعمل على تخفيض البطالة في الجزائر بالرفع من المردودية في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت الجزائر إستراتيجية شاملة للإندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها. كما عليها تبني جملة التوصيات الآتية:

* وضع إستراتيجية واسعة النطاق لتحسين نوعية الموارد البشرية، تتضمن هذه الأخيرة المشاركة النشيطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني.
* العمل على تكثيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة لبناء صناعات مستدامة توّلد فرص عمل، بالإضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتنمية رأس المال البشري.
* النهوض بالتنويع الاقتصادي في معالجتها لتعزيز جهود التنمية المستدامة انطلاقا من المخطط الخماسي الحالي، ما من شأنه السماح بالولوج إلى الأسواق العالمية، خاصة أن الأمر ليس بالمستحيل في ظل توفر الإرادة السياسية المعلن عنها بوضوح والإطار الاقتصادي المستقر عموما.

**الهوامش والمراجع**

**1.الهوامش**

1. -David Begg et autre, Macroéconomie, 2emme édition, Dunod, Paris,1999, pp:213-214 . [↑](#endnote-ref-1)
2. - كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص:202. [↑](#endnote-ref-2)
3. - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر-، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، الجزائر. ص ص:251-260. [↑](#endnote-ref-3)
4. - Emmanuel Combe, *Précis d’économie*, 8e édition, Collection Major, Paris, 2004, p :184 . [↑](#endnote-ref-4)
5. - C. Gonalez-Demichel, L.Ménard, E. Nauze-Fichet, une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture, INSEE, France, 2000, p :41 . [↑](#endnote-ref-5)
6. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره. ص ص:289-300. [↑](#endnote-ref-6)
7. - <http://www.cnes.dz/cnesdoc/cneshtm/chomage.htm>**,**consulté le 14/07/2011 . [↑](#endnote-ref-7)
8. - *http* /www*.daip.dz/contrat d’insertion . consulté le 03 /05/2011.* [↑](#endnote-ref-8)
9. - ONS , office national des statistique. [↑](#endnote-ref-9)
10. - idem. [↑](#endnote-ref-10)
11. -[CIA World Factbook](https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/) - Version du Mars 11, 2011 [↑](#endnote-ref-11)
12. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره. ص: 311. [↑](#endnote-ref-12)
13. منصوري الزين، مقال تحت عنوان:تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة،2008، ص:4.

2**.المراجع**

**-** البشير عبد الكريم، محددات البطالة، رسالة دكتوراه بالمعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر 2003.

-الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنــة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

- **زكي رمزي ، " الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت، 1997.**

- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العـدد 2، 2004.

-داود حسام و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- Collins M. Robert, The Politics of Economic Growth in Postwar America, oxford university press, 2000.

- De Vroey Michel, Le concept de chomage involontaire, de keynes aux nouveaux keynésiens, Revue économique, 1997.

**-**Lebsari Ouardia *,* Le profil socio-démographique des populations âgées en Algérie : quel vieillissement de la population algérienne en perspective ? , Cahiers du CREAD, n°54 4-ème trimestre 2000.

**-**Trani Béatrice., Trois essais sur les théories du chômage, Thèse de doctorat, Sciences économiques,  Nice, France, 2000.

**3.** النصوص التشريعية والتنظيمية

- القانون رقم 06-21 الصادر في 11ديسمبر 2006.

- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية المتمم لسنة 2009.

 - المرسوم التنفيذي رقم 07-386 الصادر في 5 ديسمبر.

- المرسوم التنفيذي رقم 10-71 الصادر في 31 جانفي 2010.

 4. مواقع على الانترنيت

[www.ons.dz](http://www.ons.dz)

[www.uis.unesco.org](http://www.uis.unesco.org)

[www.ilo.org/laborsta](http://www.ilo.org/laborsta)

[www.finances-algeria.org](http://www.finances-algeria.org)

[www.mir-algeria.org](http://www.mir-algeria.org)

[www.mpcr-dz.org](http://www.mpcr-dz.org)

[www.mtss.gov.dz](http://www.mtss.gov.dz)

[www.cnes.dz](http://www.cnes.dz) [↑](#endnote-ref-13)